صفحات من تاريخ العربيّة

للدكتور إبراهيم السامرائي
(عضو مؤازر في المجمع)

سأعرض في هذا الدرس لما يسمّى في العربية "الشوارد"[١] وهي تنصرف إلى ما يدعى بـ"الشاذ" حيناً، وإلى النادر أو الغريب حيناً آخر، وهي في جملتها من أوابد العربية. وقد فطن لها الأوائل من اللغويين فكانت كتب "النوادر"[٢]، ثم كان منها أيضاً كتب "الغريب"[٣]. ودرج من بعدهم كثيرون استقصوا في استقرائهم ما فات أولئك المتقدمين من هذه المواد.

غير أن أولئك الدارسين اقتصروا على العمل المعجمي في حصر هذه المواد وما اتصل بها من فوائد أدبية، ولم يتجاوزوا هذا إلى الإفادة من دلالة هذه المواد في الكشف عن صفحات من تاريخ العربية. ولا بد لي أن أقول: إن أعظم حدث في تاريخ العربية هو القرآن الكريم، وذلك لأن هذه اللغة الشريفة قد أمدت العربية بنمط خاص موحد صار هو العربية بحيث انحسرت عن هذه اللغة أنماط كثيرة فانصرفت إلى الغريب والشاذ والنادر، وهذا يعني أن العربية في حقبة ما قبل الإسلام، وفي العصر الإسلامي وقد نتجاوزه إلى شيء غير قليل من عصر بني أمية، كانت لغاتٍ عربية، ولا أريد أن أستبدل بهذا الاسم ما يدعى في عصرنا "لهجات"، فقد كانت دلالة "اللغة" أصدق من لهجة فيما أضطلع به في هذا الدرس. ولا أريد بـ"اللغات" ما أراد بها

---

(١) الشوارد" أو ما تفرَّد به بعض أئمة اللغة، للحسن بن محمد الصغاني، وهو كتاب نشره مجمع اللغة العربية في القاهرة كما نشره المجمع العلمي العراقي.

(٢) "النوادر" اسم لجملة كتب في اللغة منها: النوادر لأبي زيد الأنصاري، وهو مطبوع متداول، ونوادر ابن الأعرابي، ونوادر أبي مسحل، ونوادر أبي علي القالي وغيرها.

(٣) "الغريب" اسم لجملة كتب لغوية تناولت غريب القرآن، وغريب الحديث وغيرهما.

اللغويون الأقدمون من إفادة القلـة والندور، بل إنها لغـات لاختلاف بعضـها عن بعض دلالـة وأبنيـة، فالكلمـة تفيد شيئاً لـدى قبيلـة، وتفيد غيره لـدى قبيلـة أخرى. والكلمة لها بناء في إفرادها وجمعها وتأنيثها وتذكيرها لدى قبيلة، ولها ما يختلف عن ذاك لدى قبيلة أخرى.

ولعل قائلاً يقول: إن الشعر القديم، ولا سيما الجاهلي، ثم الإسلامي لا يختلف عن لغة التنزيل العزيز، فأين تلك "اللغات" القديمة من العربية؟

وللجواب عن هذا الاستفهام أقول: إن عامة الشعر الجاهلي والاسلامي قد دُوِّن واشتهـر فـي آخـر القرن الثـاني الهجـري، ثم اتسـع أمـر التـدوين فـي القرن الثالث الهجري. وقد أخضع هذا الشعر حين دُوِّن إلى المتعارف من اللغة، وهكذا ضاعت تلك الأنماط اللغوية، ولم تبق إلا في أبيات شواهد رُبّما حوفظ عليها من أجل الدرس، ومن أجل الولـوع بحفظ النـوادر والشـوارد. وهذا يعنـي أن الفسـحة الزمنية وهي حقبـة تربي على القرنين قد فعلت فعلها في هذه النصوص القديمة فعفَّت علـى آثـار لغويـة أريد لها أن تـزول ليسـود نمـط واحـد هـو المـأثور الـذي استقرت عليه لغة التنزيل العزيز.

قلت: سأعرض في درسي هذا لما يُدعى بـ"الشوارد" وسأفيد منها ما بدا لـي أنه شيء من تاريخ هذه العربية. **سألتمس هذه "الشوارد"** في شواذ القراءات، وهو المنهج الذي درج عليه الصاغاني في "شوارده".

ولنبدأ بما بدأ به الصاغاني فأتلو قوله تعالى: ﴿وبالآخرة هم يؤقنون﴾(١) وقراءة "يوقنون" بالهمز قراءة أبي حيّة النميري، وهي قراءة شاذة فكأن الفعل آقَنَ مثل "آمَنَ".

---

(١) سورة البقرة، الآية ٤.

أقول: كونها شاذة لأنها لغة نادرة قليلة غلبت عليها الفصيحة السائرة المتداولة وهي "أيقن" من اليقين، وأبو حيّة النميري شاعر راجز من أهل البصرة من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية[١]، وتوجيه اللغويين لهذه القراءة يدخل في باب الإبدال، وقد وسم ابن الحاجب هذا الإبدال بالشاذ وقال: وجاء منه: دأَبَّة، والعَأْلَم ويَأْز وشِئمة ومؤقد، وأورد شارح "الشافية" ما أنشده أبو علي الفارسي لجرير:

لحَبُّ المؤقدِيَن اليَّ مُؤْسى وجَعدة إذ أضاءَ هما الوَقودُ[٢]

أقول: وهذه اللغة النادرة التي يهمز فيها ما لا يهمز في كثير من لغات العرب من الشوارد، والاستشهاد عليه بقول جرير كما كان أهل هذه اللغة ينشدونه، ولست بيقينٍ أن جريراً أنشده بالهمز. وإذا كان ذلك، فإن الذي في ديوان جرير بغير همز، ومعنى هذا أن قول جرير قد أجري عليه ما أجري ليجيء على اللغة المشهورة المتداولة، هذا لو صح أن الشاعر جريراً قد أنشده بالهمز. وقد سجل اللغويون هذا البيت مهموزاً في "المؤقدين" و"مؤسى" جرياً على ولوعهم بالنادر الغريب.

ومن "الشوارد" في القراءات الشاذة ما ورد في قوله تعالى: "وعلى أبصارهم غِشاوة" ٧ سورة البقرة. وقرأ زيد بن علي، والحسن البصري، واليماني "غُشاوة" بالضم[٣].

---

(١) انظر طبقات ابن المعتز ص١٤٣.

(٢) شافية ابن الحاجب ٢٠٦/٣، وانظر "المحتسب" لابن جني ٤٧/١، ٤٨.

(٣) القراءة في "مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٢.

أقول: و"الغِشاوة" بالكسر هي المشهورة، وتأتي بعدها الغشاوة بالفتح، وأما بالضم فهي نادرة. وهذا يعني أن قدراً كبيراً مما هو من القراءات الشاذة يتأتى من الخلاف في ضبط فاء الكلمة. وهذا الذي نحسبه من "الشوارد" النوادر مما نجده في الألسن الدارجة في عصرنا، فهي تخالف الفصيح في هذه المسألة فأنت قد تسمع من يقول "عُلاقة" و"سُقام" وعُراق" بالضم في عوّام الناس، وربما وجدت شيئاً منه لدى المتعلمين أيضاً.

وقرأ طاووس بن كيسان[1]: "وعلى أبصارهم عَشاوة" بالعين المهملة، و"العَشاوة" العَشا، وهو سوء البصر بالليل والنهار. والقرابة الصوتية بين الغين والعين من المواد اللغوية التي اتصفت بها اللغات الخاصة، ومن هنا كان الخروج عن الكثير المتداول داخلاً في باب "الشوارد" النوادر.

ونقرأ قوله تعالى: "في قلوبهم مَرَض فزادهم الله مَرَضاً" ١٠ سورة البقرة.

وقرأ ابو عمرو: "مَرْض" بإسكان الراء[2].

أقول: وهذه القراءة الشاذة تدخل في باب اختلاف الكلم الثلاثي "فَعَل" بفتحتين و"فَعْل" بإسكان العين. وكأن الإسكان في هذه الكلمة من "الشوارد" لشهرة الفتح في هذه الكلمة المتداولة.

وقد تختلف القراءة في بنية الكلمة، ومن هذا ما جاء في قوله تعالى: "وَقودها الناس والحجارة" ٢٤ سورة البقرة.

وقرأ عبيد بن عمير: "وَقيدها"[1].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر "مختصر في شواذ القرآن" ص٢، و"المحتسب" ٥٣/١.

أقول: "الوَقود" بالفتح هو المشهور ودلالته على الحطب الذي يُوقَد، وهو نظير الفَطور، والسَّحور، والوَضوء، والشَّروب، والصَّبوح، والغَبوق، وهذه الكلمات لما يُفَطر به من الطعام، ولما يُتسَحَّر به، وللماء الذي يُتَوضَّأ به، وما يشرب، وما يشرب صباحاً وما يشرب مساءً. ومن هنا فهو بمعنى "مفعول" وكذلك "الوقَيد" بمعنى مفعول، غير أن "فعيل" لا ينصرف إلى المواد التي يتم بها العمل.

ونقرأ قوله تعالى: "ويسفِك الدماء" ٣٠ سورة البقرة.

وقرأ ابن قُطَيب وابن أبي عبلة وطلحة بن مصرِّف وشعيب بن أبي حمزة: "ويسفُك" بضم الفاء[٢].

أقول: إن الفعل الثلاثي في العربية يقدم مادة مهمة في تاريخ العربية، فقد استقر الفعل في أبنية ستة بحسب حركة العين في الماضي والمضارع، غير أن طائفة من الأفعال جاءت بكسر العين وفتحها في المضارع، ومنها جاءت بضم العين وفتحها أو كسرها في المضارع، وربما جاء المضارع بالحركات الثلاث. ومن غير شك أن اجتماع هذه الأبنية المختلفة في الفعل الواحد تشير إلى اللغات الخاصة التي حفلت بها العربية قبل أن تتجه إلى نمط ثابت في البناء. وقد ورد من الأفعال ما خرج عن حدود الأبنية الستة فقد ذكروا أن الفعل "فَضِلَ" يأتي مضارعه "يفضُل"[٣]، وهذا من الاتفاق الغريب، إن هذا وأمثاله من الإشارات المفيدة التي تكشف عن سعة العربية في "لغاتها" الخاصة قبل أن تتجه إلى النمط الذي سجلته لغة التنزيل العزيز.

---

(١) البحر المحيط ١/١٠٧.
(٢) انظر "مختصر في شواذ القرآن" ص٤، و"البحر المحيط" ١/١٤٢.
(٣) عبَّر ابن جني عن هذا بـ "تداخل اللغات"، انظر "الخصائص".

ونقرأ قوله تعالى: "أنبئوني بأسماء هؤلاء" ٣١ سورة البقرة.

وقوله تعالى: "أَنبئْهم بأسمائهم فلما أنبأَهم" ٣٣ سورة البقرة.

قرأ الأعرج والزهري: "أنبوني" أي "أنبِئوني"، و"أنبيهم" و"أنباهم" أي "أنبئْهم" و"أنبأَهم"[١].

أقول: وتسهيل الهمزة إلى أصوات اللين (المدّ) لغة خاصة بالقياس إلى الهمز الذي عُبِّر عنه بالنبر. وكأن لغة التنزيل جعلت من النبر اللغة الفصيحة فذهب ما ندعوه بالتسهيل إلى اللغة غير الفصيحة. وليس غريباً أننا لا نجد المهموز في الألسن الدارجة المعاصرة. ومن الطريف أن نشير الى أن لغة قريش لم تعرف النبر (الهمز).

ومثل "يسفُك" بضم الفاء التي مرت بنا وردت: "يهبُط"، والمشهور الكسر فقد قرأ أيّوب بن أبي تميمة: "اهبُطوا مصراً" ٦١ سورة البقرة[٢].

وكنا أشرنا وعلقنا على أبنية الفعل الثلاثي.

ونقرأ قوله تعالى: "إن البَقَر تشابَهَ علينا" ٧٠ سورة البقرة.

وقرأ عكرمة، وابن أبي ليلى، وابن أبي عبلة، ويحيى بن يعمرَ،.... "إن الباقر تشابَهَ علينا"[٣].

---

(١) انظر "مختصر في شواذ القرآن" ص٤.

(٢) المصدر السابق ص٦، و"البحر المحيط" ٢٣٤/١.

(٣) "التبيان في إعراب القرآن" ٧٥/١. وقد جاء في مختصر في شواذ القرآن ص٧، وغاية النهاية ٢٩٠/٢ قراءة محمد ذي الشامة "إن الباقر يشّابَه" بالياء والشين المشدَدة.

أقول: و"الباقر" اسم جمع كالبقَرَ، وهو نظير الماعز والضائن والجامل، وهو أيضاً البقير، ومثله المعيز والضئين. والبقَرَ أشيع من الباقر والبقير، وبه جاءت القراءات العالية، وأما الباقر فقراءة شاذة أي نادرة، ومن هنا كانت من "الشوارد"، أقول أيضاً: إن لغة القرآن حملت المعربين على أن يصلوا في سلوكهم اللغوي إلى هجرة القديم النادر الذي لم تكن له السيرورة والشيوع.

ونقرأ قوله تعالى: "تَظَاهَرون عليهم بالإثم والعُدوان" ٨٥ سورة البقرة.

وقرأ أبو حَيْوه: "بالإِثمُ والعِدوان" بكسر العين(١).

أقول: والكسر في كثير من الأسماء المضمومة الفاء، والضم في كثير من الأسماء المكسورة الفاء من سمات اللغات القديمة النادرة التي حملت على "الشوارد".

ونقرأ قوله تعالى: "أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين" ١١٤ سورة البقرة.

وقرأ عبدالله بن مسعود: "أن يدخلوها إلّا خُيَّفاً"(٢).

أقول: قوله تعالى "خائفين" في القراءة المشهورة لا تختلف عن "خُيَّف" في القراءة الشاذة المنسوبة إلى عبدالله بن مسعود، فكلاهما جمع "خائف". غير أن الجمع السالم لـ"خائف". أشهر وأشيع من "خُيَّف"، ولأن في "خُيّف" مشكلة صوتية تكون في "الياء" وكان القياس أن تكون في الواو أي "خُوَّف" لأن الأصل في الكلمة هو الواو كما في المصدر "خَوف". غير أن عامل

(١) انظر "مختصر في شواذ القرآن" ص٧.

(٢) انظر "البحر المحيط" ٣٥٨/١، وفيه أنها قراءة أبَي.

المخالفة استدعى الياء، والمخالفة في ضمة الخاء، وقانون المخالفة يقسر الكلمة على غير وجهها، كما جرى لجمع صائم الذي قيل فيه "صُيَّم" على الشذوذ والندور عملاً بالمخالفة، ولو جرينا على المشهور الشائع لكنا مع قانون "المشابهة" فقلنا "صُوَّم".

ونقرأ قوله تعالى: "كمثَلِ الذي ينعِق" ١٧١ سورة البقرة.

وقرىء "ينعُق" بالضم شذوذاً[١].

أقول: ونرجع في هذه الآية للشذوذ والندور في عين الفعل المضارع الذي ضبط بالضم، والمشهور المتداول الذي به القراءات العالية هو الكسر. وهذا أيضاً يؤكد الخلاف في الأوجه في هذه المسألة التي انصرفت في لغة القرآن إلى وجه واحد هو الرواية بالكسر.

أقول أيضاً: لا بد أن نضيف الوجه الثالث، وهو الفتح الذي لم تثبت فيه قراءة شاذة. ويقوّي هذا الوجه عندي أن أصوات الحلق تستجلب الفتح.

ونقرأ قوله تعالى: "أُحِلَّ لكم ليلة الصيام الرَّفَثُ إلى نسائكم" ١٨٧ سورة البقرة.

وقرأ زيد بن علي: "الرُّفُوث"، وكذلك في قوله تعالى: "فمن فَرَضَ فيهنّ الحج فلا رَفَثَ ولا فسوق..." ١٩٧ سورة البقرة[٢].

أقول: و"الرَّفَث" بفتحتين هو المتداول المشهور، وبه جاءت القراءات العالية، فأما "الرُفُوث" فقراءة شاذة نادرة، وكثيراً ما تختلف "اللغات" النادرة في

---

(١) انظر "مختصر في شواذ القرآن" ص١١.

(٢) وفي "البحر المحيط" ٤٨/٢: قرأ الجمهور: الرفَث، وقرأ عبدالله: الرفوث.

بناء المصدر كما تختلف في الفعل والجمع وغيرهما. وقد يأتي مصدران للفعل الواحد نحو: وَقْف ووقوف، ومرّ ومرور وغيرهما كثير. ومثل هذا "الهَرَب" و"الهروب"، وليس لنا أن نقول: الهروب خطأ بحجة أنه لم يرد في المعجم القديم.

ونقرأ قوله تعالى: ﴿ولا تُلقوا بأيديكم إلى التَّهْلُكة﴾ ١٩٥ سورة البقرة.

وقرأ الخليل: "التَّهْلِكة"[١].

أقول: المشهور في الكلمة هو ضم اللام. وبها القراءات العالية، وأمّا الكسر فهو النادر الشاذ. ومن العجيب أن هذا "المشهور" وهو الضم من الأبنية الغريبة في العربية، فالكلمات التي على نسق "التهلُكة" بالضم أقل كثيراً من تلك التي وردت بكسر العين، إن بناء "تفعِلة" بالكسر مصدر قياسي في المضاعف الناقص نحو التزكية والتصلية والتنمية، والتعدية والتسوية وغيرها، وهو مسموع في مصدر المضاعف غير معتل الآخر نحو: التجربة والتقدِمة والتذكِرة وغيرها، وكذلك هو مسموع في مصدر المضاعف المهموز الآخر نحو التنبِئة والتجزئة، والتعبئة وغيرها.

وكأنَّ قراءة الخليل المحمولة على الشذوذ يعضدها القياس والسماع، ولكن لشيوع الاستعمال أسراراً تقضي بغير ما يفرضه القياس والسماع.

وإذا كنا وقفنا على قراءة الفعل "يسفُك" بضم الفاء، وقراءة الفعل "يهبُط"، بضم الباء على الشذوذ والمشهور فيهما وعليه القراءة الفاشية هو الكسر، فإننا نقف على قراءة أفعال بفتح العين في المضارع في حين أن المشهور فيها هو

---

(١) انظر "العباب" (هلك).

الكسر، ومن ذلك الفعل "يهلِك" فقد قرأ الحسن وأبو حيوة وابن أبي إسحاق: "ويَهْلَك الحرثُ والنسلُ"[١]. والفعل في القراءات العالية رباعي متعدّ، والآية: "ويُهْلِكَ الحرثَ والنسلَ" ٢٠٥ سورة البقرة.

أقول: والقراءة الشاذة "يَهلَك" على الثلاثي اللازم نسبت في "مختصر" ابن خالويه ص١٣ إلى أبي حيوة، وفي "المحتسب" ١٢١/١ نسبت إلى ابن محيصن، ونقل عن أبي مجاهد أن ذلك غلط. ولكن ابن جني قد انتصر للقراءة واستشهد عليها بشواهد[٢].

ومن المفيد أن نشير إلى أن "يهلَك" بالفتح أشيع من "يهلِك" في لغة المعاصرين وليس لنا أن نحملها على الغلط، وهي بفتح اللام ماضياً ومضارعاً في حين أن الفعل في القراءة الشاذة مثل "فَرِحَ".

ومما تجدر الإشارة إليه أن في الشوارد مما نستشهد عليه بالشواذ من القراءات ما حفظته الألسن الدارجة، وهذا يدل على أصالة مواد الألسن الدارجة، ألَا ترى أن أهل هذه القراءات قرأوا قوله تعالى: "وقُضِيَ الأمر" ٢١٠ سورة البقرة فجعلوا الفعل المبني للمفعول مصدراً هو "القَضْيُ"[٣] بمعنى القضاء. و"القَضْي" هذا هو المصدر الذي جرت عليه جملة الألسن الدارجة. ولولا ما استقرت عليه لغة التنزيل لكان لنا سعة لا تقدم خيراً للعربية.

أقول: هذه السعة لا تقدم خيراً، وأي خير أن نجد للكلمة الواحدة ثلاثة أبنية باحتساب الحركات الثلاث كالوُسْع والوَسْع والوِسْع فقد جرت لغة التنزيل

(١) انظر "مختصر في شواذ القرآن" ص١٣.
(٢) انظر "المحتسب" ١٢١/١.
(٣) انظر القاموس المحيط (قضي).

على "الوُسع بالضم في قوله تعالى: "لا تُكَلَّف نفسٌ إلا وُسْعَها" ٢٣٣ سورة البقرة. وقد بقيت هذه الصورة في الكلمة في العربية المعاصرة، ولم يبق شيء من الوجهين، وهما الفتح والكسر[١].

وإذا كنا قد أشرنا إلى أن ما في القراءات الشاذة قد نجده في الألسن الدارجة، فإن العكس حاصل أيضاً فقد نجد في الألسن الدارجة ما ثبت وشاع في القراءات العالية إلا أن أهل الشواذ قرأوا "مُبْشِرين ومُنذِرين"[٢] ٢١٣ سورة البقرة، بدلاً من "مبشّرين" بتشديد الشين، والفعل بتشديد الشين هو الذي بقي لنا في العربية المعاصرة وفي الألسن الدارجة نظير ما ورد في القراءات المشهورة.

وقالوا: السِّعة (بالكسر) لغة في "السَّعة" وبها قرىء شذوذاً[٣] "ولم يؤتَ سِعةً من المال" ٢٤٧ سورة البقرة.

وقالوا: "البُسْطة" (بالضم) لغة في "البَسْطة" وبها قرىء شذوذاً[٤] "وزاده بَسْطة" ٢٤٧ سورة البقرة.

وقد اشتهر في العربية أفعال قد زيدت الهمزة في أولها فهي "أفعَلَ"، وكانت هي اللغة الفصيحة وبه وردت القراءات العالية، ولكننا نجد الثلاثي المجرد في القراءات الشاذة، نحو قوله تعالى: "إلّا أن تُغمِضوا فيه" ٢٦٧ سورة

---

(١) انظر "العباب" (وسع)، والقاموس المحيط.
(٢) انظر "العباب" (بشر)، وحكى ابن جني في "المحتسب" ٢/٢١٥ أن هذه القراءة أيضاً لمجاهد وحميد: "ذلك الذي يُبشر الله عباده" ٣٢ الشورى.
(٣) المصدر السابق (وسع).
(٤) المصدر السابق (بسط).

البقرة. قرأ أهل الشواذ: إلّا أن تَغْمضوا فيه"[١] من الثلاثي. وقد بقيت هذه القراءة وظل الفعل ثلاثياً في الألسن الدارجة، وهذا يشعرنا بقدم مواد اللغات المحكية، إن الفعل أغمضَ المزيد هو الفصيح الجاري وأما الثلاثي "غَمَضَ" فهو من العامية، وكذلك أبغض" وليس "بغض"، و"أزاغ" وليس زاغ، قال تعالى: "ولا تُزِغ قلوبَنا" ٨ سورة آل عمران، وقرأ أهل الشواذ: "ولا تزَغْ قلوبنا"[٢] والفعل ثلاثي.

وقد ترد في القراءات الشواذ مواد نادرة، فلم نر منها في فصيح العربية، ولم يبق منها في الألسن الدارجة ومن هذا "الذُرِّية" التي بفتح الذال وبكسرها، والرَمْز وقد قرىء بفتحتين وبضم فسكون. والمشهور "الرَمْز" بالفتح والسكون.

ومن الغريب في الشواذ من القراءات أن القراءة في الفعل "يدرُس" في قوله تعالى: "وبما كنتم تدرُسون" ٧٩ سورة آل عمران جاءت بسكر الراء في "يدرِس"[٣]. وهذا يعني أن الفعل (درَس يدرُس) المشهور فيه "لغة" بكسر الراء في المضارع.

ولعل من الممكن أن يقال أن الفعل الثلاثي في العربية الأولى لم يكن محصوراً بالصور الست المعروفة بل كانت أكثر من ذلك، حتى إذا قطعت هذه اللغة مرحلة من تاريخها وجرت إلى التوحيد بسبب من لغة التنزيل استقرت في الستّ من الصور المعروفة.

ومن فوائد الشواذ من القراءات أنها سجلت صفحات من تاريخ العربية

---

(١) انظر "مختصر" ابن خالويه ص١٦، وانظر "العباب" (غمض).

(٢) انظر البحر المحيط ٣٨٦/٢.

(٣) انظر البحر المحيط ٥٠٦/٢، والشوارد للصاغاني (ط. بغداد) ص١٤٧.

طواها الزمان بما انتهت إليه اللغة في توحّدها، ألا ترى أن أهل الشواذ قرأوا: "بثلاثة ألفٍ" ١٢٤ سورة آل عمران، كما قرأوا "وبخمسة ألفٍ" ١٢٥ سورة آل عمران، والمشهور الذي عليه القراءات وجرت به العربية أن تمييز الثلاثة إلى العشرة جمع مجرور (آلاف). وهذا هو الذي بقي لعربيتنا المعاصرة، وثبت في الألسن الدارجة، ولو جاء في الكلام مفرداً مجروراً لحمل على الغلط.

ومن غرائب شواذ القراءات أننا نجد فيها من الكلم الغريب النافر، ألا ترى أن "كأيّن" بالهمز هي أسهل من "كيَيِّن" بيائين[١]، ووجود هذه الكلمة النافرة يشعرنا أن العربية عصر القرآن وبعده احتفظت بكثير من "اللغات" الخاصة التي تجد نظائرها في الألسن الدارجة في عصرنا، ولكننا لا نستطيع أن ننعتها باللغة الدارجة. وكيف لي ألا أذهب في هذا التصور وأنا أجد في هذه القراءات "السِّكِّينة" بدلاً من "السَّكينة"[٢].

أكتفي بهذا القدر من الفوائد التي أفدتها من القراءات الشاذة في مادة "الشوارد" النوادر. ثم أخلص منها إلى "الشوارد" الأخرى، وهي "اللغات" التي تفرد بها يونس بن حبيب، وتلك التي تفرّد بها أبو حاتم. وسأُتابع هذه "الشوارد" فأثبت ما بدا لي أن أعلق عليه من هذه المسائل الخاصة.

وأبدأ بما تفرّد به أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب فأقرأ قوله في "الشوارد" ص١٧٥:

"مُتَى" لغة في "متَى"، في الاستفهام والشرط دون الظرف.

---

(١) وهي في قوله تعالى: "وكأيِّن من نبي" ١٤٦ سورة آل عمران. وانظر كتاب "الحجة" لأبي علي الفارسي ص٨٩.

(٢) وهي قراءة زيد بن علي في قوله تعالى: "ثم أنزل اللهُ سَكينته" ٢٦ سورة التوبة، وانظر الشوارد ص١٥٤، والبحر المحيط ٢٥/٥.

أقول: هذه مسألة تستحق الوقوف والنظر، وهي قبل كل شيء "لغة" أي أنها قليلة من الشوارد النوادر، وإذا كنت أحملها على الصواب لأن صاحبها ثقة، وثقه الأوائل ولم يتكلموا فيه، فإني أميل إلى كونها نادرة أشدَّ الندرة بسبب من أنها تفتقر إلى شاهد من الشواهد، ولا يعنيني أن تكون مما تفرّد به واحد من أهل العلم الثقات.

ثم كيف لي أن أقول: إن هذه الكلمة بلغتها هذه كانت في الاستفهام والشرط دون الظرف؟ وهل لي أن أقول: إنه سمعها استفهاماً وشرطاً، ولم يسمعها ظرفاً؟ ولكن أليس لي أن أقول إن الظرفية حاصلة في الاستفهام أو الشرط، أو أقول: إننا نلمح الظرفية في هذين الأسلوبين!!

ومن هذا الذي تفرَّد به يونس الفعل "يجِنّ" بكسر الجيم فقال هو لغة في "يجُنّ"، والمعنى أن الكثير ما كان بالضم[(١)].

أقول: وقد وجدنا من هذا في القراءات الشواذ "تدرِسون" بكسر الراء بدلاً من "تدرُسون" بالضم، وكذلك "ينكِث" بالكسر بدلاً من "ينكُث"[(٢)] بالضم في قوله تعالى: "إذا هم ينكُثون" ١٣٥ سورة الأعراف، وكذا "يفشِل" بالكسر بدلاً من "يفشُل"[(٣)] بالضم في قوله تعالى: "ولا تَنازَعوا فتفشُلوا"، وكذلك "يغلِظ"، بالكسر بدلاً من "يغلُظ"[(٤)] بالضم في قوله تعالى: "واغلُظْ عليهم" ٧٣ سورة التوبة. وليس بعيداً عن هذا قراءتهم "شَهُدَ يشهُدُ" بدلاً من "شَهِدَ يشهَدُ"[(٥)] مثل (فرِحَ

---

(١) انظر الشوارد ص١٧٥، وانظر اللسان (جنن).

(٢) انظر البحر المحيط ٣٧٥/٤.

(٣) قراءة الحسن في "مختصر في شواذ القرآن" ص٥٠، وانظر العباب "فشل".

(٤) انظر العباب "غلظ".

(٥) المصدر السابق (شهد) وهي قراءة الحسن البصري.

يفرَح) وذلك في قوله تعالى: "وما شَهِدنا إلّا بما علمنا". ومنه قراءتهم "يخرُق" بالضم بدلاً من "يخرِق"[1] بالكسر في قوله تعالى: "إنك لن تخرِق الأرض..." ٣٧ سورة الإسراء.

ومن هذا قراءتهم "وَهُنَ" بضم الهاء بدلاً من "وَهَنَ"[2] بالفتح في قوله تعالى: "وَهَن العظمُ منّي" ٤ سورة مريم. ومثل هذا قراءتهم يسبُق"[3] بالكسر في قوله تعالى: "لا يسبِقونه بالقول" ٢٧ سورة الأنبياء.

ولنعد إلى "يجُنّ" وقول يونس أن "يجِنّ" بالكسر لغة لنقول:

جاء في "اللسان": جَنَّ الليلُ يجُنّه جَنّاً وجُنوناً، وجَنَّ عليه ستَرَه.

وقد جَنَّ الجنين في الرحم يجِنّ (بالكسر) جَنّاً وأجَنَّته الحامل.

وفي القاموس وشرحه: جَنَّ يجِنّ جَنّاً: استتر.

أقول: كأن هذا اللغة النادرة بالكسر هي التي غلبت على العربية المعاصرة، فهي أعم في كلام المعربين من اللغة الأخرى المشهورة. ومن هذا أيضاً قولهم ندوراً يسمِت (بالكسر) والضم هو المشهور.

ومن "الشوارد" النوادر قولهم: أفوَقَ سهمَه، وهي لغة في أفاقَه وأوفَقَه.

جاء في "العباب" (فوق): أفقت السهم أي وضعتُ فوقه في الوتر لأرمي به وأوفقته أيضاً. أقول: كأني أنظر إلى "أفوقَ سهمَه" فأدرك أنها ليست من الشوارد فالاشتقاق في مادته وليس فيه مشكلة، فهو من الفوق أو الفوقة لموضع

---

(١) المصدر السابق (خرق).

(٢) مختصر في شواذ القرآن ص٨٣.

(٣) المصدر السابق ص٩١.

الوتر من السهم. وإذا كان لي أن أتوقف قليلاً فذاك في قول يونس "أوفقه" فأحمله على النادر وذلك لمكان القلب بين الواو والفاء فقد تقدمت الواو على الفاء والعكس هو الأصل.

ومن شوارد يونس قوله: ليلة مُقمِر، مثل مقمرة.

أقول: هذا مما تفرَّد به يونس كما في "الشوارد" و"التكملة" و"القاموس" و"التاج". ولكني أرى أن الصفات التي تعرى عن علامة التأنيث هي تلك التي تختص بالمؤنث نحو طالق وناشز وحامل وقاعد ومرضع وعانس وعاطل ونحوها فهي صفات للمرأة، ونحو سابق ولاحق من صفات الخيل مذكرة ومؤنثة. فأما "مقمر" فإنها تفتقر إلى الاختصاص، ولو أنها نسبت إلى يونس، وهو من المتقدمين، لحملتها على الخطأ، وذلك لأنا نقول: ليل مقمر.

أقول: لو كان شيء من هذا في كلامهم لوجدنا له أثراً في النصوص.

ومن الشوارد المنسوبة إلى يونس قوله: يقال: كثرت مال فلان، يؤنثون المال كما أنّثوا القوم، قال الله تعالى: "كذَّبَت قومُ نوح المرسلين" ١٠٥ سورة الشعراء[١].

أقول: وقول يونس في تأنيث المال مفتقر إلى شاهد أصيل، ودلالة المال في الأعم الأغلب على الإبل وسائر الماشية كالغنم والخيل ونحوها، وأما قوله: يؤنثون المال كما أنّثوا القوم، فهو قول ضعيف ذلك أن القوم أنّث في الآية الكريمة وغيرها من الآيات لأنها ضمنت معنى أمة أو قبيلة أو نحو ذلك من المؤنثات، وقد تنصرف "قوم" إلى الرجال كما في قوله تعالى: "يا أيها الذين

(١) الشوارد ص١٧٦.

آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساءٍ عسى أن يكُنَّ خيراً منهن...".

ومن الشوارد قول يونس: امرأة حاصنة مثل حاصن[1].

أقول: والمرأة الحاصن هي الحَصان العفيفة، وقيل المتزوجة، وإذا كان "حاصنة" قد سمعت فهي قليلة نادرة، خالفت النهج الذي جَرَت عليه العربية.

وجاء من هذا قوله: عَلُن الأمر لغة في "عَلَن" و"عَلِنَ"[2].

أقول: قالوا: إن "عَلُن" من الشوارد وهو ما نقلوه عن يونس، ومثل هذا قالوا "فَسُدَ" وزعموا أنها لغة فاسدة أو نادرة أو ضعيفة، وقد رأينا نظير هذا في القراءات الشواذ مثل "وَهُن" والفصيح المشهور "وَهَن".

ومن هذا قوله: الأبُوّ الأبوّة[3].

أقول: كأنّ يونس أراد أن يقول: إن الأُبُوّ والأُبُوّة من الشوارد، وذلك لأنهما جمع "أب" والمشهور في هذا الجمع "آباء"، وقال النحويون "أبون" و"أبين"، وعلى هذا فالأبوّ والأبوة من الشوارد، وربما سهل علينا أن نجد نظائر للأبوّة كالخؤولة والعمومة والسهولة والحزونة والخيوطة، و"الأبُوّ" على "فُعول" وهو كثير في جموع التكسير.

ومن "الشوارد" الإعاء والإكاء والإقاء: لغات في الوِعاء والوِكاء والوِقاء[4].

---

(١) الشوارد ص١٧٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) القاموس المحيط (أبو).
(٤) الشوارد ص١٨٦.

أقول: وقد جاء "الإعاء" في القراءات الشاذة: "من إعاء أخيه"[١] ٧٦ سورة يوسف. والمسألة وإن كانت تدخل في "اللغة" النادرة إلا أن فيها ناحيةً صوتية هي أن الواو لا تأتلف مع الكسرة وفي هذه الحال يتخلص من الواو كما جاء في المصادر نحو صِيام وقِيام، وقيل ونحو ذلك.

ومن هذه الشوارد قول يونس: لعَمَري بفتح العين والميم، لغة في لعَمْري[٢].

أقول: وهذه "الشاردة" غريبة، ولم تسمع في كلام من كلامهم، وربَّما اضطر الشاعر إليها بسبب الوزن.

ومن الشوارد قول يونس: امرأة مُفاضة أي مفضاة، وأفاضها أي أفضاها.

أقول: والأصل مفضاة، والثاني على القلب وذلك لأن "المُفاضة" من "أفاض" ومعانيها معروفة، وقد وردت هذه "اللغة" النادرة في المعجمات منقولة عن يونس.

وأكتفي بهذا القدر من "الشوارد" التي تفرَّد بها يونس، ثم أنتقل إلى ما تفرَّد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتاب "تقويم المفسَد والمزال عن جهته من كلام العرب".

قال أبو حاتم: رجل مالٌ ومالٍ، أي ذو مالٍ، وامرأة مالة ومالية[٣].

أقول: المال معروف، وهو الإبل والغنم ونحوهما، فكيف يقال: رجل مال إلا على أساس من التشبيه الذي سماه البلاغيون التشبيه البليغ كقولهم زيد بحر

---

(١) انظر "مختصر في شواذ القرآن" ص٦٥، والمحتسب ٣٨٤/١.

(٢) الشوارد ص١٧٦.

(٣) الشوارد ص٢٥٩.

لوصف بالجود الكثير. أما قوله: رجل مالٍ، فلا يتخرج إلا على أساس أنه ذو مال، وحذف المضاف وبقي المضاف إليه على جرّه.

غير أني أقول: هل ورد هذا في كلام العرب، وكأني أنفيه وأتخلص من هذه الفذلكة النحوية في توجيه ما قيل إنه من كلامهم.

وجاء من ذلك: النَّقاوة والنقاءة لغتان في النُّقاوة والنُّقاية وللنُّقاء(١).

أقول: وهذا الذي ذهب إليه أبو حاتم فحمله على "اللغة" النادرة هو المشهور الشائع في عصرنا، وصار المشهور الشائع وهو "النُقاوة والنُقاية والنُقاء" من كلام المعجم. وهذا أمر ينبغي أن نفيد منه في احتساب ما بقي في الألسن الدارجة وشاع في الفصيحة المعاصرة لأصالته وقدمه، وليس لنا أن نتسرع فنحمله على الخطأ.

وجاء من ذلك الرِّئيّ (بكسر الراء) من الجن لغة في الرَّئي، وكذلك كل فَعيل ثانيه أحد حروف الحلق نحو: رِغيف وشعير وبِعير وسعيد(٢).

أقول: ربما كانت هذه اللغة غير مقيدة بما كان ثانيه أحد حروف الحلق بل كانت عامة، وربما يدفعني هذا إلى أنها فاشية في الألسن الدارجة فما كان ثانيه حرف حلق وما لم يكن نحو: ضِعيف وصِحيح ورِغيف وشِعير وبِعير وسِعيد وبِعيد كما نقول: طِويل وسِمين وكِبير وغير هذا.

ومن "الشوارد" طائفة كبيرة اختارها الصاغاني وجعلها القسم الرابع من الكلم النوادر، وهذا القسم مأخوذ من كتب اللغة وشروح شواهد الأشعار كما نص عليه هو نفسه. وهذا القسم أكبر وأوسع من الأقسام الثلاثة مجتمعة. وجله

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ص٢٦٠.

من الكلم الغريب، ولكنه غريب غير مستوحش ففيه من الكلم ما لا يستغنى عنه في جميع العصور، وهو في طائفة منه موثق بالشواهد الشعرية.

ولكن اختبار الصاغاني هذا لم يُبن على منهج، فأنت تجد من هذا الغريب ما يربي على ما اختاره، وقد يجتمع لك من الكلم الغريب المفيد ما لم تجده في كتاب الشوارد.

وقد لاحظت أن الصاغاني في جمعه هذا لم يكن على شاكلة أصحاب المعجمات على أنه صنع جملة مصنفات في "المعجمية العربية" ومنها التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، وكتاب العباب (معجم لم يتمه)، وكلاهما من المعجمات المفيدة النافعة. ومن هذا الباب: مجمع البحرين في اللغة، وكتاب "الشوادر" الذي جعلناه مادة هذا البحث. وكتب أخرى صغيرة حبسها على الأبنية ومنها كتاب الأفعال، وكتاب الافتعال، وما بنته العرب على فَعالِ، وكتاب يفعول وغيرها.

قلت: إن هذا القسم الرابع جاء على غير منهج مع أنه شيء من معجم، فلا بد أن يكون له نظام ما.

لقد اعتمد في هذا القسم على كتب كثيرة سمى طائفة منها وهي:

١. كتاب معاني الشعر لابن السراج.

٢. كتاب المقصور والممدود للأصمعي.

٣. كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري.

٤. كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني.

٥. كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه.

و"الشوارد" في جملته من الكتب المفيدة، كسائر مصنفات الصاغاني التي تقدم الفوائد النفيسة مما تكشف عن علم هذا المؤلف الكبير.

د. إبراهيم السامرائي